

Distr.
LIMITED

A/CONF.191/L.15
19 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

بروكسل، بلجيكا، ١٤ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

حدث مواز

الاقتصاد الرقمي: إدماج أقل البلدان نموا في الاقتصاد الرقمي

ملخص أعدته أمانة المؤتمر

١- سلم المشاركون في الحدث الموازي بأن التكنولوجيا والهياكل الأساسية ليست أصعب التحديات التي تواجهها مؤسسات أقل البلدان نموا وهي تدخل عالم التجارة الإلكترونية. فالصعوبات الحقيقية تكمن في تغيير ثقافات وممارسات الأعمال لجعلها تتفق مع استراتيجيات التجارة الإلكترونية الناجحة. لهذا الغرض، لا بد من التحلي عن الأفكار القديمة وإدخال تغييرات على تصور ما قد تكون مؤسسات أقل البلدان نموا قادرة على تحقيقه في التجارة الإلكترونية. والتجارب الناجحة المقدمة تثبت أنه بإمكان مؤسسات أقل البلدان نموا أن تفعل أكثر بكثير في التجارة الإلكترونية مما يشهد لها به أناس عديدون.

٢- وأكبر تحد تواجهه مؤسسات أقل البلدان نموا ليس الجانب التكنولوجي في التجارة الإلكترونية وإنما التعامل مع ثقافة الأعمال وإدخال التغييرات على ممارسات المؤسسات اللازمة داخلها لتبني استراتيجية ناجحة للتجارة الإلكترونية ومن ثم تتجلى الحاجة إلى زعامة قوية من القمة.

٣- وجاء تكاثر مقاهي الإنترنت المملوكة للخوادم مفاجئا للكثيرين وقد أتاحت هذه المقاهي فرص وصول للمؤسسات/الأفراد ممن لا يملكون حواسيب وكما وفرت لهم فرصة للوصول إلى الاتصالات السلكية واللاسلكية.

٤- والعديد من المؤسسات المقدمة توفر بالفعل خدماتها المباشرة على الشبكة، وبشكل خاص للأسواق الصغيرة المتخصصة المنفذ في البلدان الصناعية. وتعتبر ناجحة مؤسسات أقل البلدان نموا التي اكتسبت، على مدى فترة من الزمن، ثقة المستهلك، إما بإقامة قاعدة المشترك الوفي أو بتطوير شبكات الوكلاء في الأسواق المستهدفة.

٥- والنسخ الطيبي المستقل و"تنقية البيانات" المباشرة مثالان للقدرة المحتملة على تقديم الخدمات عن بعد بالنسبة لأقل البلدان نموا. ومن بين الخيارات المغرية الأخرى لمؤسسات أقل البلدان نموا مختلف أشكال توفير الخدمات عن بعد بشكل مستقل. وهي تشمل خدمات النسخ، ومدخلات البيانات، وتطوير برامج الحواسيب، وصيانة وحدات الخدمة التي يمكن الوصول إليها عن بعد، وتطوير الشبكات، وإقامة قواعد البيانات، وترقيم الوثائق القديمة (مثل الرسوم الهندسية) والترجمة، وتحرير الوثائق، إلخ

٦- والبنية المادية للتجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا تقييدية ولكن ليست رادعة. وتوافر وجودة الاتصالات السلكية واللاسلكية تحسنا بشكل مفاجئ في أقل البلدان نموا، ولو أن معظم هذه البلدان تشير إلى أن تكاليف الاتصالات السلكية واللاسلكية المحلية مرتفعة نسبيا. وحتى في البيئة الحالية فإن مؤسسات أقل البلدان نموا قادرة على المشاركة في استراتيجيات التجارة الإلكترونية. والتكنولوجيات الجديدة (التمكين الشبكي، والتطبيقات الخلوية) كثيرا ما تتيح فرصا جديدة مغرية لتجاوز مراحل تطوير بنية محلية للتجارة الإلكترونية.

٧- ولم يرسم إلا عدد قليل جدا من أقل البلدان نموا سياسة للتجارة الخارجية. والبعض منها في مرحلة مبكرة في استراتيجيتها للتجارة الإلكترونية وتطوير سياسة تكنولوجيا المعلومات. وليست لديها حتى الآن قوانين تتعلق بالتجارة الإلكترونية (مثل إضفاء الصبغة الشرعية على التوقيعات الرقمية، ومعالجة الجريمة الإلكترونية، وحماية قواعد البيانات، وإصدارات حقوق التأليف، إلخ ...)، والتجارة الإلكترونية المحلية غير موجودة في أقل البلدان نموا وذلك أساسا بسبب عدم توافر بطاقات الائتمان والبطاقات الذكية وغير ذلك من نظم الدفع المباشر الأخرى.

٨- وهناك حاجة ملحة إلى تعلم المؤسسات (ولا سيما منها المؤسسات المصدرة) التجارة الإلكترونية ووعيها بفرص التجارة الدولية فيما بين المؤسسات التجارية. وهناك قلة وعي لدى المديرين التنفيذيين للمشاريع التجارية فيما يتعلق بأهمية التجارة الإلكترونية. وبالتالي فإن الزعامة في التجارة الإلكترونية ليست وشيكة الحلول من الإدارة في القمة، وبشكل خاص من الصناعات التصديرية التي يمكن أن تكسب إلى أقصى حد أو تخسر إلى أقصى حد باعتماد استراتيجيات التجارة الإلكترونية، بسبب صلتها المباشرة بالمنافسة الدولية. والعديد من الجامعات الوطنية في أقل البلدان نموا ترسخ مبادئ الإنترنت ومسائل تكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية. ومستوى تطور مهارات معلومات التكنولوجيا في أقل البلدان نموا له صلة بالطلب المحلي على هذه المهارات وبمستوى الوعي بالفرص المتاحة في هذا الميدان.

٩- ومعظم أقل البلدان نموا في أفريقيا تفتقر للقدرة المحلية على معالجة الاقتصاد على شبكة الإنترنت بمفردها. وتوجد بالتالي حاجة حقيقية إلى إنشاء وكالات لإدماج أقل البلدان نموا في هذا الميدان مباشرة، قصد الوقاية من مزيد تردي وضعها في الاقتصاد العالمي.

١٠- وهناك حاليا مبادرات عديدة جارية لتقييم التأهب الإلكتروني في أقل البلدان نموا في أفريقيا. ولقد خضعت بالفعل بلدان عديدة لأكثر من تقييم، ولو أن العديد من النتائج لم تعلن بعد أو لا يمكن الحصول عليها بسهولة. وقد خلصت الدراسات الاستقصائية إلى أن ازدواجية كبيرة في الجهود قد حصلت في بعض البلدان في حين كانت دراسات استقصائية أخرى خالية من أية بيانات مفيدة.

١١- وبإمكان التطورات الواعدة في التطبيقات الخلوية ذات عرض النطاق الترددي المنخفض مثل "خدمة الرسائل القصيرة" (SMS)، وتكنولوجيات المكونات القائمة على الجذب والدفع، والمنصات التي تسمح بالتواصل بين الهواتف النقالة والحواسيب/قواعد البيانات وحلول الدفع بالوسائل النقالة، يمكن أن تمكن شبكات النظام العالمي للاتصالات النقالة في أقل البلدان نموا بإقامة بنية أساسية محلية للتجارة الإلكترونية. ولقد وسع النمو في الشبكات الخلوية الاتصالات السلكية واللاسلكية ووضع الهواتف النقالة بين أيدي الآلاف من الأشخاص. وهذا يعني احتمال وجود الآلاف من "نقاط الوصول" للتجارة الإلكترونية في أقل البلدان نموا.

١٢- وتطوير مقاييس لغة XML سوف تسمح للموردين والمشتريين من أقل البلدان نموا بالوصول بأكثر سهولة إلى أسواق التجارة فيما بين مؤسسات الأعمال والمبادلات. وهذا تطور هام لأقل البلدان نموا، ذلك أن النظم الحالية للتبادل الإلكتروني للبيانات هي مجال الشركات الأكبر، بما أن تكلفة الحصول على برامج حواسيب مكيفة حسب الطلب وإدارة تكنولوجيا المعلومات عالية جدا بالنسبة للمؤسسات الأصغر حجما.

١٣- وأهم التطورات في التجارة الإلكترونية لأقل البلدان نموا مسجلة في قطاع التجارة فيما بين مؤسسات الأعمال. والبوابات المحدية للتجارة فيما بين مؤسسات الأعمال واعدة بالنسبة لمؤسسات أقل البلدان نموا المتمكنة من التجارة الإلكترونية، ذلك أنها ستكون قادرة على استخدام نظام دولي للمشتريات في غاية الفعالية بما يمكنها من تحقيق وفورات في تكاليف التسويق وتطوير السوق المرتفعة، ومن النفاذ إلى السوق بشكل أفضل.

١٤- وما من شك في أن التجارة سائرة في اتجاه التجارة الإلكترونية. وتتراوح تقديرات حجم التجارة الإلكترونية بالنسبة لعام ٢٠٠٣ ما بين ٣,٦ و ٦ من تريليونات دولارات الولايات المتحدة. وواضح أن التجارة تحولت إلى تجارة على الشبكة بخطى سريعة. ولا يمكن للمؤسسات في أقل البلدان نموا أن تسمح لنفسها بأن تضيع الفرصة التي تتيحها هذه التطورات.

١٥- وقد أعلن عدد من الشركات والمنظمات الدولية عن أنشطة سيكون لها تأثير مباشر على تطوير أنشطة التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً.

١٦- واختتمت الجلسة بتأكيد الحاجة إلى إقامة شراكات بين الحكومات وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ومن حيث أطر السياسات العامة والأطر التنظيمية، ستحتاج حكومات عديدة إلى وضع استراتيجيات وطنية للإفادة من الفرص التي تخلقها التجارة الإلكترونية. واللوائح الرادعة مثل الصرف الأجنبي وقوانين الاتصالات السلكية واللاسلكية التي تقيد بشكل مباشر تطور التجارة الإلكترونية في حاجة إلى مراجعة عاجلة. وتطور التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً له صلة مباشرة بقاعدة مواردها البشرية الواسعة، ولكن ذلك يتطلب الاستثمار في التعليم والتدريب وكافة الأنشطة القائمة على الدراية والمعلومات لجعلها تتفق مع الخبرة المطلوبة.
